دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.43].

مجابهة الجوائح في المجتمع الأندلسي
الإجراءات الحكومية والشعبية

أ.د. برزان مُيسر حامد الحميـد
أستاذ التاريخ الأندلسي
كلية التربية للعلوم الإنسانية
جامعة الموصل – جمهورية العراق

مُلَخّص

تتناول الدراسة الإجراءات التي قامت بها الدول المتعاقبة على حكم الأندلس طيلة عصورها الإسلامية الممتدة على ثمانية قرون ونيف (٩٢-٨٩٧هـ/٧١١-١٤٩٢م)، وكذلك الإجراءات التي بادر المجتمع الأندلسي باتخاذها إزاء الجوائح التي حلّت بهم وعلى فترات زمنية مختلفة، والتي كان لها أهمية كبرى في ديمومة سلامة المجتمع وشد أزره في مجابهة تلك النوازل الواقعة عليه. وقد تبين لنا من خلال الاطلاع على أمهات المصادر الأندلسية وما ضمته من نصوص تاريخية قيّمة بهذا الخصوص، أن الإسهام الحكومي في الأندلس كان كبيرًا تجاه ما يحلُّ بالمجتمع من نوازل وهذا متأتٍ من خططها الرسمية ماديًا ومعنويًا، فهي تتضامن بشدة مع الشعب وتتكفل بحمايته ورعايته مما يعزز الصمود في المواجهة حتى تنجلي عنهم. وقد اعتمدنا في دراستنا هذه المنهج الوصفي التحليلي من أجل الوقوف عند ماهية هذه الإجراءات التي اتُخذت من قبل السلطات وعامة المجتمع، محاولين الوصول إلى الصورة الواضحة المعالم تاريخيًا، وذلك بالرجوع إلى المصادر والمراجع التاريخية ذات العلاقة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الإجراءات الشعبية والحكومية كانت متداخلة تجاه النوازل بحيث من الصعوبة بمكان التمييز بينهما أحيانًا، وذلك لأنها مسؤولية الجميع فهي تضامنية تعّبر عن الشعور الإنساني في التعاطف والتكاتف في جميع الميادين وعلى الأصعدة كافة وهذا هو المطلوب شعبيًا ورسميًا.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ١١ أبريل ٢٠٢٢
تاريخ قبـول النشـر: ٢٥ مايو ٢٠٢٢

كلمات مفتاحية:

الإجراءات؛ الشعبية؛ الحكومية؛ الجوائح؛ مجابهة؛ الأندلس

معرّف الوثيقة الرقمي:

10.21608/KAN.2022.285429

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

برزان مُيسر حـــامد الحميـــد. "مجابهة الجوائح في المجتمع الأندلسي: الإجراءات الحكومية والشعبية".- دورية كان التاريخية.- السنة الخامسة عشرة- العدد السادس والخمسون؛ يونيو ٢٠٢٢. ص ٤٥ – ٥٦.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

Corresponding author: dr.barzan_78@yahoo.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دّورية كان التّاريخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

الجوائح في اللغة جمع جائحة وهي تعني "الشدَّة والنازلة العظيمة التي تجتاح المال من سنة(قحط) أو فتنة"[١]. وتجدر الإشارة هنا أن الجائحة لا تعني المجاعة في حدّ ذاتها، وإنما هي أحد مسبباتها، فقد فصَّل في المدلول الاصطلاحي للجائحة جمهور من الفقهاء؛ فَعُرِّفت بأنها كل الأفات التي لا دخل للإنسان فيها والتي لا يستطاع التّحرز منها أو دفعها أن عُلم بها كالبرد المحرق أو الحر المفرط، وكثرة المطر، والريح، والجراد، والدود، والعفن، والغبار المفسد، وغيرها من أنواع الجوائح الأخرى، حتى أن هناك من عدّها في ستة عشر نوعًا ونظمها في هذا الرجز قائلاً:

قَحطٌ وثلجٌ ثمّ غيثٌ بَـرَدُها
رِيـْحٌ وَعفنٌ وجرادٌ وفـارُها
طيرٌ وَدودٌ غاصبٌ ثمّ سَارقٌ
غَـرقٌ وجيشٌ وَالمحاربُ نـــارُها[٢]

وقد يضيف بعضهم الى ذلك عاملاً بشريًا مثل اجتياح العدو للمحاصيل الزراعية [٣]، وهم بذلك يقصرون الجوائح على الجانب الزراعي دون غيره من جوانب النشاط الاقتصادي الأخرى، وسارت كتب الفلاحة على النهج نفسه، فقصر أبو الخير الأشبيلي الجوائح على الإنتاج الزراعي، إذ قال: "قد يعرض للنبات آفات كثيرة وجوائح عظيمة مثل الحمج والقحط* والذبول والريح والجليد واليرقان وسقوط الورق وقلة الحمل والصرد* والضبابات* والقمل* وعدم البهائم الوحشية* وغيرها، وعدم الفأر والدود والطير والنار وغير ذلك".[٤]

غير أن الجوائح في الأندلس كانت أوسع مجالاً من ذلك من الناحية الحقيقية، فلم تكن قاصرة على الإنتاج الزراعي وإنما يشير ابن العطار في سجلاته الى جائحة في ملاحة لم ينعقد ملحها ولم تنتج ملحًا[٥]، كما يشير أبن سهل في نوازله الى ان القاضي أبا المطرف عبد الرحمن ابن محمد بن عيسى بن فطيس الذي تقلد قضاء الجماعة بقرطبة سنة (٣٩٤هـ/ ١٠٠٣م) قد عدّ تعذر الحرق لتوالي الأمطار جائحة نزلت بمقتبلي الحمامات لعجزهم عن تسخين الماء اللازم للاستحمام.[٦] وعلى ذلك فإن الجوائح في الأندلس لم تكن جوائح زراعية فقط وإنما كانت جوائح اقتصادية عامة تنزل بجميع جوانب النشاط الاقتصادي في الأندلس.

الجوائح في الأندلس: (مستوياتها وإجراءات مجابهتها)

كانت الجوائح في الأندلس على مستويين، أولهما: جوائح فردية محدودة لا تتعدى نطاق فرد أو بضعة أفراد، وهذا النوع من الجوائح هو الذي تتناوله غالبًا كتب النوازل والسجلات مثل نوازل ابن سهل وسجلات ابن العطار ويستوجب حكمًا من القاضي بالتخفيف عن المتضرر من الجائحة إذا اشتكى إليه مما أصابه من ضرر وفقًا لقواعد فقهية كان معمولاً بها في هذا الصدد.[٧]

أما المستوى الثاني فهو الجوائح العامة التي قد تجتاح إقليمًا بعينه من أقاليم الأندلس أو تجتاح عموم الأندلس مؤدية إلى مسغبة عامة وغلاء ومجاعة تضر بأهل الأندلس ضررًا بليغًا وتضطرهم في بعض الأحيان الى أن يمتاروا من العدوة المغربية، كما حدث في سنة ١٣٦هـ/٧٨٦م) عندما خرج أهل الأندلس يمتارون من طنجة وأصيلا وبقية المدن المغربية الأخرى في الجائحة المعروفة بسني برباط[٨]، وكذلك الحال في سنة (٢٣٢هـ/٨٤٧م) عندما حلّ القحط وهلكت المواشي واحترقت الأعناب، وكثر الجراد فزاد في المجاعة وضيق المعيشة[٩]، أضطر الأندلسيون إلى أن يمتاروا من العدوة المغربية[١٠]، وأحيانًا أخرى إلى النزوح هربًا من الجوع والوباء.

وفي سنة (٣٨٣هـ/٩٩٣م) اجتاح الأندلس جراد كثير جدًا وسرح بها وعمّ به الأذى والبلاء فأمر المنصور بن أبي عامر بجمعه وعقره ورصد لكل من يقوم بذلك مكافآت مجزية تشجيعًا للناس على جمعه ورغم ذلك تمادى اجتياح الجراد للأندلس نحو ثلاث سنوات حتى سنة ٣٨٦هـ/٩٩٦م[١١]. وقد أرجع الأندلسيون الجوائح الفردية إلى عوامل طبيعية وبشرية، وقد ذكر أبو الخير الإشبيلي جانبًا منها سبقت الإشارة إليه[١٢]، وأضاف أبن العطار إليها عوامل أخرى مثل الاستغدار(جريان الوديان) وتوالي الأمطار واتصال الغيوث المسقطة للثمار والجراد ومعرة الجيوش[١٣] والسرقة*. كما أشار ابن سهل إلى عامل نفسي هو المخافة أو الخوف الذي يتمكن من نفوس الزراع من تكرار نزول الجيوش على زروعهم فيمتنعون عن سقيها ويهملونها لقلة العائد عليهم منها.[١٤]

وجدير بالذكر أن الجوائح التي نزلت بالمجتمع الأندلسي طيلة عصوره الإسلامية المتعاقبة، لم تقتصر على جوانب النشاط الاقتصادي فحسب، بل كانت هناك جوائح أخرى تمثلت بأشكالٍ متنوعة ومظاهر متعددة، فهناك الفيضانات والسيول التي أصابت الأندلس في سنين متعددة كان ابتداؤها في سنة (٢١٢هـ/٨٢٧م) حيث تعرضت اكثر أسوار مدن الثغور الى الخراب

بسببها، وتهدمت قنطرة سرقسطة التي كان المثل يضرب بروعة بنيانها ومتانته لكن حكومة عبد الرحمن الأوسط أصلحت ما تهدم[١٥]، وكذلك الزلازل والبراكين التي تهدم البيوت وتحدث تشققات في القشرة الأرضية تفور منها الأبار ويموت الناس تحت الأنقاض، وهناك جحافل الجراد التي كانت تأتي على الزروع والغلات والغراسات كافة فتتلفها، كما حدث في صدر أيام الأمير عبد الرحمن بن الحكم سنة (٢٠٧هـ/٨٢٣م)، والقحط الذي أهلك المواشي نتيجة انحباس الغيث وتأخر نزوله، وأسراب الطيور التي أضرّت ببعض الثمار ولا سيما أشجار التين التي تأكل ما بداخلها وتترك جلودها فارغة، والحرائق التي أصابت المزروعات، فضلاً عن الأوبئة والأمراض والطواعين التي لم يقتصر تأثيرها على البشر وإنما كانت تصيب الحيوانات أيضًا لا سيما الحقلية منها، وغيرها من الجوائح الأخرى[١٦].

أولاً: الإجراءات الحكومية

وإزاء تلك الجوائح المتعددة كان لبعض حكام الأندلس المتعاقبين مواقف مشهودة أسفرت عن أتخاذهم لسلسلة من الإجراءات التي تهدف الى التخفيف عن الشعب الأندلسي الذي لم يقف هو الأخر مكتوف الأيدي تجاهها بل راح يشدُّ من عضده وتماسكه وانسجامه وتدبيره من اجل اجتياز تلك المحن ومواصلة حياته.

فمن المعروف أن الواجب السلطوي في المجتمع زمن الجوائح كان نابعًا من منطلق رغبة الأمير أو الخليفة أو السلطان في تثبيت أركان ملكه[١٧] وذلك من أجل الحصول على شرعية للحكم[١٨] على أساس موالاة الرعية له فيلزمه الوقوف إلى جانبهم في أوقات المحن، والنظر في أحوالهم عندما تحلّ بهم جائحة من جوع أو مرض أو سيل أو عدو أو غير ذلك، إضافة الى الوازع الديني الذي يفرض عليه كحاكم وراعٍ أن يهتم بأمور رعيته ويبذل ما بوسعه من اجل التخفيف عنهم في الظروف الصعبة وتوفير العيش الكريم لهم.

وفي مصادرنا الأندلسية إشارات متناثرة حول الإجراءات التي اِتُخذت سواءً من قبل بعض الحكام أو من عامة الشعب في الأندلس لمجابهة الجوائح التي نزلت بهم، وأول هذه الإجراءات هو الرجوع الى الله تبارك وتعالى، فما نزل بلاءً إلاّ بذنب وما رُفع إلاّ بدعاء والجزاء من جنس العمل، كما جاء في قوله تعالى: (وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا) الأسراء٥٩} وقوله تعالى: (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ) {الروم٤١}، فعند انحباس الغيث وتأخر نزوله يحل القحط عندها يهرع الناس وفي مقدمتهم العلماء إلى إقامة صلاة الاستسقاء في جميع المناطق المتضررة بهذا القحط كما حصل في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط (٢٠٦ -٢٣٨هـ/٨٢١ – ٨٣٨م) عندما تكرر المحل على الناس كانوا يخرجون الى صلاة الاستسقاء بشكل كبير من قرطبة وعبروا القنطرة المعروفة القديمة البنيان وصلّى بالناس صاحب الصلاة عبد الملك بن حبيب في مصلّى الربض وأقاموا الصلاة وعند العودة تزاحم الناس على القنطرة ولم تتّسع لمرور تلك الأعداد الكبيرة فسقط عدد من الناس في النهر وماتوا[١٩].

والشيء ذاته حدث في إمارة محمد بن عبد الرحمن (٢٣٨-٢٧٣هـ/٨٥٢-٨٨٦م) عندما ضرب الأندلس قحط شديد بلغ ذروته سنة (٢٥٥هـ/٨٦٨م) ونتج عنه مجاعة شديدة كانت تتمادى بتمادي القحط من سنة لأخرى وأستسقى بالناس حينذاك قاضي الجماعة سليمان بن أسود وكرّر الاستسقاء عدة مرات حتى سُقي الناس[٢٠]. ولعل هذه المجاعة هي التي أشار إليها الخشني والتي كثر فيها تطاول الفسدة وأذن فيها لصاحب السوق إبراهيم بن حسين بن عاصم بإقامة حد الحرابة على من اشتبه فيه من الفسدة.[٢١]

وفي سنة (٢٦٠هـ/٨٧٣م) أصاب الأندلس مجاعة شديدة عمت البلاد ومات فيها خلق كثير وجرى بشدتها المثل على ألسنة الناس زمنًا طويلاً[٢٢]، ثم تبعها غلاءً وطاعون عظيم أفنى خلقًا كثيرًا، وزاد من قسوة تلك الشدة الطاحنة أن أهل الأندلس لم يتمكنوا من أن يمتاروا هذه المرة من العدوة المغربية، إذ كانت مجاعة سنة (٢٦٠هـ/٨٧٣م) مسغبة عامة عانت منها بلدان كثيرة من العالم الإسلامي ومنها بلاد المغرب الإسلامي ومصر والحجاز.[٢٣]

وفي إمارة المنذر بن محمد قصيرة الأمد (٢٧٣ -٢٧٥هـ/٨٨٦-٨٨٨م) وقع بالأندلس سنة ٢٧٤هـ/٨٨٧م قحط شديد استسقى له الناس مرارًا حتى سقوا بعد أن أصابهم اليأس[٢٤]، وبعد خمس سنوات من تولي الأمير عبدالله بن محمد (٢٧٥-٣٠٠هـ/٨٨٨-٩١٢م)، عمّت جميع بلاد الأندلس في سنة (٢٨٠هـ/٨٩٤م) مجاعة شديدة ما لبثت أن تفاقمت حتى أكل الناس بعضهم بعضًا – على حد تعبير ابن أبي زرع – وأعقب ذلك وباء شديد وموت كثير هلك فيه عدد لا يحصى من الناس حتى أنهم كانوا يُدفنون من كثرتهم في مقابر جماعية، إذ يُدفن في القبر الواحد عدد من الموتى من غير غسلٍ ولا صلاةٍ لكثرة الوفيات.[٢٥]

وكذلك الحال في قحط سنة (٢٨٥هـ/٨٩٩م)[٢٦] وغيرها من سنوات القحط الأخرى التي كان الناس يضّرعون فيها الى الله تعالى طلبًا للسقيا، بل وأصبحت هذه الصلاة أمر رسمي بأمر

من الحاكم نفسه يأمر جميع ولاته بصلاة الاستسقاء في يوم محدد كما فعل ذلك الخليفة الناصر: "ونفذت كتب الناصر لدين الله الى عماله في الكور بالاستسقاء ، ففعلوا ذلك مرات، حتى منّ الله عليهم بالغيث وكشف عنهم الأزل"[٢٧]، والأمثلة على ذلك كثيرة وفي حقب متعددة من تاريخ الأندلس.

ونظرًا لقلة أمطار الأندلس وتذبذبها وعدم انتظام مواردها من أنهارها التي تقل مياهها خاصة في أيام القيظ عندما يبلغ البحر ذروته،[٢٨] فقد أهتم الأندلسيون بتنظيم السقيا سواءً من مياه الأنهار أو من المياه الجوفية، وعنوا بنظام الري عناية فائقة فقّسموا مجاري الأنهار بين الأقاليم التي تجري فيها فكان النهر الواحد يسمى بعدة أسماء تبعًا للحوز الذي يجري فيه مثل نهر الوادي الكبير الذي يقال له عند إشبيلية نهر إشبيلية وعند قرطبة نهر قرطبة وعند جيان نهر جيان، وحدد لكل جزء من النهر نواحي يرويها تحديدًا دقيقًا[٢٩]. وأقام الأندلسيون شبكة واسعة من القنوات والسواقي ترفع أليها المياه من النهر بالنواعير وينظم انسياب المياه فيها تنظيمًا دقيقًا تشرف عليه هيئة مختصة كانت تسمى وكالة السقيا[٣٠] ويحاكم المخالف القواعد المنظمة للري أمام محكمة الماء التي كانت تعقد – على سبيل المثال – في بلنسية على باب مسجدها الجامع صباح كل خميس.[٣١] ونظرًا لأهمية الآبار في السقيا فقد عدّ ابن العطار نضوب ماء البئر التي تسقى منها الجنان جائحة[٣٢].

من جانب آخر إن حصول أو وقوع هذه الجوائح كان يرتبط عندهم بسخط الله تعالى على العباد كما أسلفنا، وهذا يُلاحظ من عبارات ترد في سياق ذكر بعض النوازل (الجوائح) كعبارة نعوذ بالله تعالى من سخطه، وهذا يدل على أن هذه النازلة أو الجائحة باعتقادهم نتيجة لسخط الله تعالى، بل الناس ما إن تنزل بهم هذه الجوائح إلا بادروا أو هرعوا الى الصلاة ولزوم المساجد وترك الفواحش والمنكرات.[٣٣]

أما الإجراءات الحقيقية التي تقوم بها الدولة لمواجهة مثل هذه الجوائح فلم تشر المصادر التاريخية الأندلسية الى خطط معينة يتم اعتمادها لتفادي هذه الجوائح وتقليل أثارها على الناس، بل إن الأمر يرجع الى الحاكم نفسه وهل يريد هو التخفيف على العوام أم لا؟ وهذا يُلاحظ في أيام القحط التي تضربت الأندلس، إذ كان بعض الحكام يطلب من الناس دفع العشور في أقوى سنوات القحط والجفاف بينما كان البعض الآخر يفرّج عليهم وُيسقط عنهم العشور كما فعل المنصور بن أبي عامر[٣٤]. أما في مواجهة ما يقع من الزلازل، فأنه لا يمكن أن تكون هناك إجراءات احترازية قبل حدوثها؛ لأنه لا يمكن التنبؤ بحدوثها قبل وقوعها غير أنه من المؤكد كانت هناك إجراءات للتخفيف عن المتضررين من الزلازل.

ولعل حكومة الأمير عبد الرحمن الداخل (١٣٨-١٧٢هـ/٧٥٥-٧٨٨م) القوية وحكومة ابنه هشام الأول الرضا (١٧٢-١٨٠هـ/٧٨٨-٧٩٦م) من بعده، قد اتخذتا من الإجراءات ما وقّى أهل الأندلس من خطر الجوائح وويلاتها ولاسيما الوباء الذي حلّ أواخر عصر الولاة وكان أول جائحة تضرب الأندلس، ولكن المصادر للأسف الشديد سكتت عن ذكر تلك الإجراءات مثلما سكتت عن ذكر الجوائح في تلك الحقبة.

وأطلّت الجوائح على الأندلس من جديد في سنة (١٩٧هـ/٨١٣م) في إمارة الحكم الربضي (١٨٠-٢٠٦هـ/٧٩٦-٨٢٢م)، إذ شهد الأندلس في تلك السنة غلاء شديد[٣٥] يصف ابن فضل الله العمري عواقبه الوخيمة على الأندلس بقوله: "الشدة التي عمت ارض الأندلس أجمعها ومات منها أكثر الخلق وأجتاز بعضهم البحر إلى أرض العدوة لانتجاع خصبها وارتجاع ما فاتها بأرض الأندلس من حدتها وكان المقلون يطوفون الأيام دون تعلل بطعام".[٣٦]

ولا شك أن السياسة التي كانت تنتهجها الحكومة الأندلسية في عصري الإمارة والخلافة كانت من العوامل المؤثرة في مجابهة الجوائح العامة سلبًا أو إيجابًا، ولا يمكن القول بأن الحكومة الأندلسية على مدار العصرين المشار إليهما كانت لديها خطط واضحة ومحددة لمعالجة تلك الجوائح كما أسلفنا، وما ينجم عنها من أزمات اقتصادية، فمع أنه من المفترض أن الحكومة الأندلسية كان لديها في العادة مخزون احتياطي تقوم بتخزينه في الاهراء السلطانية لحين الحاجة إليه، لكن هذا المخزون لم يكن لخدمة العامة أو للتخفيف عنهم وقت الجوائح العامة وإنما كان للنفقات والأغراض السلطانية بصفة أساسية، يتضح ذلك فيما أورده ابن دحية من خبر يعده سببًا لأبيات من الشعر أنشدها يحي بن حكم الملقب بالغزال* يقول فيه: ((والسبب في نظم هذا الشعر أن أبا المطرف، عبد الرحمن - الأوسط - كان قد ولاه قبض الأعشار ببلاط مروان واختزانها في الأهراء ، فنفق الطعام في ذلك العام وسما السعر بالقحط سموًا كبيرًا ، فوضع يده في البيع حتى أتى على ما كان عنده في الأهراء ثم نزل الغيث ورخص الطعام فأعلم السلطان بما صنع الغزال من البيع فأنكره وقال: إنما تعد الأعشار لنفقات الجند والحاجة إليها في الجهد فماذا صنع الخبيث؟ خذوه بأداء ما باع من أثمانها واشتروا به طعامًا واصرفوه في الأهراء إلى وقت الحاجة

إليه فلما طلب منه ثمن ما باع أبى من ذلك وقال إنما أشترى لكم من الطعام عدد

ما بعت من الأمداد وبين المددين بون شاسع نحو من ثلاثين ألفا ...)).[٣٧]

ومما يدل على تجاهل بعض أمراء حكومة قرطبة، للجوائح العامة وعدم وجود مخطط واضح لديها لمعالجة تلك الجوائح ما كان من الأمير محمد بن عبد الرحمن إبان مجاعة سنة (٢٩٠هـ/٩٠٣م) التي ضرب بقسوتها المثل فقد كانت سنة لم يزرع فيها بالأندلس حبة ولا رفعت ، ومع ذلك فقد أراد الأمير محمد من وليد بن غانم صاحب المدينة حينذاك ((أن يأخذ العشور من الرعية من مدخور أطعمتهم وان يشتري من ليس لديه مدخور منهم من حيث ظهر له ، لكن وليد ابن غانم أجاب الأمير بأن العشور على الغلات إذا وهبها الله وجب أداء فرضه فيها وإذا اجتثت أصولها فلا زكاة في من حرمها وطلب من الأمير أن يراعى ما يعانيه الناس من مسغبة وأن ينفق على أجناده من المخزون في أهرائه وأن يخلف عن الرعية ويعينهم على عمارة الأرض متى تتحسن أحوالهم فلم يقبل الأمير محمد رايه ، وأمر أن يجمع الرعية نصف العشور والا يتركها لهم بالكلية فاستعفى وليد من أداء هذه المهمة واستقال من خطته فولى الأمير محمد على المدينة بدلاً منه حمدون بن بسيل الذي كان طاغيًا فظًا فجدّ في تحصيل نصف العشور من الرعية وضرب الظهور وهتك الستور وقتل الأنفس بالتعليق حتى ضج الناس بالدعاء عليه في كل جمعة فأماته الله بغتة مما جعل الأمير محمد يتراجع عن موقفه فدعا وليد بن غانم واعتذر إليه عن أخذه بخلاف رأيه وطلب منه الرجوع إلى ولاية المدينة ليصلح ما أفسده ابن بسيل لكن وليد ابن غانم أبي أن يرجع إلى ولاية المدينة"[٣٨]

لكن الحكومة الأندلسية كانت تضطر أحيانًا إلى التدخل إذا تفاقمت الجوائح العامة ونجم عنها ما يهدد الأمن والاستقرار، فالأمير محمد لم يغّير موقفه من العشور في مجاعة سنة (٢٩٠هـ/٩٠٣م) -كما سبق- إلا بعد ازدياد السخط العام، ولم يتدخل أيضًا في مجاعة شديدة أخرى حدثت في أيامه إلا بعد أن كثرت الشكوى من كثرة تطاول المفسدين فولى على السوق حسين بن عاصم وأذن له في القطع والصلب لمجرد الاشتباه فصلب يومئذٍ عدد عظيم من الفسدة.[٣٩]

وهكذا لم يكن تدخل الحكومة الأندلسية في تلك الجائحة علاجًا اقتصاديًا لأسبابها وإنما كان تدخلها مجرد ضبط أمني وتوقيع للعقوبات على الفسدة والمجرمين.

لكننا نجد الأمراء الأندلسيين أحيانًا يخففون عن الرعية من حدة بعض الجوائح مثلما حدث في سنة (٢٠٧هـ/٨٢٣م) في صدر أيام الأمير عبد الرحمن الأوسط إذ أصاب الناس في تلك السنة مجاعة شديدة فقام الأمير عبد الرحمن بإطعام الضعفاء والمساكين.[٤٠] ويبدو أنه فعل ذلك لحداثة عهده حينذاك بالحكم في أول تولية الإمارة ورغبته في تدعيم سلطانه باكتساب محبة الناس وثنائهم، أما الأمير محمد بن عبد الرحمن الذي كان متشددًا في طلب العشور إبان مجاعة سنة (٢٩٠هـ/٩٠٣م) فقد تدارك موقفه لاحقًا في الجوائح التالية "فلما منيت رعيته بتوالي السنين عليهم أسقط لهم جملاً من العشور اللازمة لهم فنفّس مخنقهم وأدخل الروح عليهم وأعانهم على ما استأقوته من عمارتهم ... وقد أسقط عن أهل قرطبة ثلث عشورهم في بعض سنى أزماتهم ...".[٤١]

ويبدو أن الأمير محمد قد نهج هذه السياسة الجديدة بعدما اضطربت أحوال الأندلس في أواخر أيامه إذ يفهم من ابن القوطية أن سوء معالجة الحكومة الأندلسية لمجاعة (٢٩٠هـ/٩٠٣م) المشهورة كانت من الأسباب غير المباشرة لهذا الاضطراب إذ يقول بعد حديثه عن مجاعة سنة (٢٩٠هـ/٩٠٣م): "فاضطربت الأحوال في أخر أيامه فأول فتنة حدثت عليه خروج عبد الرحمن بن مروان المعروف بالجليقي"،[٤٢] وكان ابتداء خروج الجليقي في سنة (٢٩١هـ/٩٠٤م)[٤٣].

ولم تتغير سياسة الحكومة الأندلسية في عصر الخلافة عنها في عصر الإمارة فيما يخص معالجة الجوائح العامة فلا يوجد من الأدلة ما يشير إلى وجود خطط معدة لمجابهة أمثال هذه الجوائح إلا في زمن المنصور بن أبي عامر الذي فطن - فيما يبدو - بعد كثرة ما تعرضت له البلاد من جوائح في أوائل أيامه إلى أهمية اتخاذ تدابير لمواجهة ما يجد منها فحرص على تخزين المؤن والأطعمة حتى كان لديه في سنه (٣٧٢هـ/ ٩٨٣م) مخزون هائل بلغ نحو مائتي ألف مد ونيف[٤٤]. ويبدو أن المنصور اغتر يومًا بهذا المخزون الهائل الذي في حوزته من الميرة وتوهم أنه أكبر من مخزون نبي الله يوسف عليه السلام الذي اختزنه بمصر لمواجهة السنوات السبع العجاف التي تنبأ بها، ومع أنه لا يمكن الجزم بأن هذا المخزون كان لخدمة الأغراض غير السلطانية فقد كانت تدابير ابن أبي عامر تبدو عارضة أكثر من

كونها خططًا منظمة وثابتة لمواجهة الجوائح العامة أو الأزمات الاقتصادية.

ثانيًا: الإجراءات الشعبية

واذا كنّا نفتقد وجود خطة محددة لدى الحكومة الأندلسية لمعالجة الجوائح العامة فقد كان بعض الأفراد حريصين على تخزين الطعام لحين الحاجة إليه فقد أورد المالقي في أحكامه مسالة عن رجل أخرج من فدان مطمر طعام وزعم أن أباه طمر فيه خمسة عشر قفيزًا ولها منذ طمرت تسع سنين[٤٥]. واهتم الأندلسيون بسلامة التخزين فعنيت كتب الفلاحة الأندلسية بيان الوسائل الناجحة في ذلك الصدد حتى أفرد ابن العوام الإشبيلي بابًا من كتابة عنوانه: ((في اختزان الفواكه الغضة واليابسة والحبوب والبذور والقطانى وادخار بعض الخضر))[٤٦]، وأوضح أن البر يخزن على وجهين أما بكر من الرياح فلا تصيبه ريح وذلك بان يجعل في المطامير وشبهها وإما أن يعرض للرياح فتصيبه ويحوّل من موضع إلى موضع وذلك في الأهراء وشبهها[٤٧]، ومن قبله أوضح أبو الخير الأشبيلي كيفية تخزين الفواكة.[٤٨]

وفضلاً عن تخزين الأفراد لمواجهة الجوائح فقد كانت هناك مبادرات فردية نزع إليها بعض الأفراد لتخفيف حدة الجوائح العامة عن ضعفاء الأندلسيين ومساكينهم، من ذلك ما قام به يحيى ابن حكم الغزال -آنف الذكر- من بيع الطعام الذي كان لديه بالأهراء مما جمعه من العشور التي قبضها ببلاط مروان، ومن ذلك أيضا أن الولد مسلمة بن الأمير محمد أمر وكيله بأن يمد الشاعر مومن بن سعيد حين أثقلت عليه النفقة في شدة سنة (٢٦٠هـ٨٧٣م) المشهورة، بقمح وشعير قوم ثمنه وقت الشدة بسبعمائة دينار[٤٩]. وقام يحيى بن حجاج الطليطلي بتوزيع ما عنده من طعام في بعض سني الشدائد[٥٠]. وقام موسى ابن أحمد المرسى قاضي المرية بتوزيع الصدقات على ضعفاء المرية في بعض السنين بعد أن أحصاهم فوجدهم فيها وفي أرباضها عشرين ألف ضعيف[٥١]. وفي بعض السنين أيضًا أمر محمد بن منظور القيسي- بخمسين قفيزًا ففرقت في مساكين إشبيلية واستهجن أبن عم له كان يؤم بجامع إشبيلية أن يقوم ابن منظور بتفريق هذه الكمية في مثل هذه السنة فقال له أنما اعطيها لله تعالى.[٥٢]

كما أشارت المصادر الأندلسية الى ما تقوم به الدولة من إجراءات في أوقات السيول والفيضانات كبناء القناطر وإصلاحها في حال تهدمها، مثلما فعل الخليفة الحكم المستنصر (٣٥٠-٣٦٦هـ/٩٦١-٩٧٦م) في سنة (٣٦٠هـ/٩٧٠م) عندما أمر بعمل سد أسفل نهر قرطبة وذلك لرفع جريانه عن القنطرة، وعندما رأى في العام التالي الزحام الذي يحصل نتيجة للأمطار والسيول لضفتي المحجة أمر بابتياع الحوانيت القريبة منها من أصحابها وهدمها وضمها الى المحجة.[٥٣]

كذلك في أوقات الجوائح ولاسيما أيام القحوط والأمراض تحدث المجاعات، وبالتالي قد يضطر البعض من الناس وتحت وخزات الجوع الى تغيير أنظمتهم الغذائية، فيلجؤون إلى تناول مواد تكميلية حيث يرتد الاقتصاد إلى شكله البدائي، فيسود القطف والالتقاط والصيد والقنص، وكلها مظاهر تعكس عودة الإنسان إلى الطبيعة[٥٤]، وهو ما حدث حقًا سنة (٦١٢هـ/١٢١٥م) بأشبيلية عندما أضطر أهلها الى سلوك التقاط الثمار منها البلوط عندما عُدم الطعام، فأتخذ أهلها أشجار البلوط قوتًا لأنفسهم ودوابهم[٥٥].

وبذلك حاول السكان إيجاد نظام غذائي غير مألوف بهدف التكيف، والملفت للنظر في مثل هذه الحالات تغيّر النمط الغذائي للأفراد خلال الجوائح، لأن المجاعات التي عصفت بالمنطقة أدت الى تغيّر المنظومة الغذائية للإنسان بسبب عدم التوازن بين عدد السكان وموارد التغذية.

وفي هذا الصدد زودنا ابن عذاري بنص في بالغ الأهمية عن المجاعة العظيمة التي حدثت سنة (٦٠٧هـ/ ١٢١٠م) بإشبيلية بسبب الحصار فكشف ما قاساه وعاناه الناس من نفاذ الغذاء حتى أوشكوا على الهلاك، بقوله: ((ولقي الناس في هذه الحركة من تنوع المسغبة وانتشار المجاعة وعدم الأقوات ما لم يعهده الناس ولا علموه في أسفارهم القاصيات ولا عارضهم مثلها فيما ترددوا فيه من زمن الفتن المبيرات)).[٥٦]

وفي الأوقات التي تحلّ بها جائحة المرض ولا سيما مرض الجذام الذي كان يحتل موقع الصدارة من الأمراض في الأندلس، وتزايد أعداد المجذومين، تطلّب الأمر تخصيص للأشخاص المصابين بهذا المرض باب خاص بهم يخرجون منه يدعى باب المرضى[٥٧] كأجراء وقائي يهدف الى تفادي العدوى من جهة وخوفًا على سلامة الآخرين من جهة أخرى، حتى أصبح المجذوم منبوذًا في المجتمع ومثيرًا للقلق وهو ما حفظته لنا أمثال العوام.[٥٨]

وقد كانت العامة هي الأخرى تساهم في مساندة المجذومين، وتدعمهم ماديًا من خلال تقديم ما تيسر لديهم من أموال، إذ يشير ابن بشتغير في نوازله الى أحد العوام الذي تصدق بماله على الجذمى[٥٩]، وإلى جانب ما كانت تقوم به العامة

من مساندة الجذمى عملت السلطة ولا سيما في عصر الدولة الموحدية في الأندلس على العناية بالمرضى.

ويؤكد لنا ابن أبي زرع أنّ وباء الطاعون الذي انتشر انتشارًا كبيرًا في الأندلس خلال عصر الدولة الموحدية وتحديدًا سنة (٦١٠هـ/١٢١٣م) قد زاد من معاناة المستضعفين وبالتالي كان له أثر كبير على البيئة في بلاد الأندلس وانعكس ذلك على الحياة العامة، وأثر تأثيرًا كبيرًا على كل منحى من مناحي الحياة. ويصور لنا المؤرخ نفسه محنة هذا الوباء قائلاً: ((وكان الناس يموتون فيه من غير مرض، فكان الرجل لا يخرج من منزله حتى يكتب اسمه ونسبه وموضعه في براءة ويجعلها في جيبه فأن مات حمل الى موضعه وأهله))[٦٠].

وثمة إشارة أخرى في غاية الأهمية توضح عن هروب أكثر السكان في المغرب والأندلس إلى البلدان الأخرى بحثًا عن ظروف افضل للعيش بعيدًا عن الأوبئة، إذ يشير الحميري في أخبار سنة (٦٣٥هـ/١٢٣٨م) التي عمّ فيها الموت الكثير بالمغرب والأندلس حتى هرب اكثر أهل البلاد جراء تفشي وباء الطاعون[٦١]. ويدل هذا النص بشكل واضح على أن المستضعفين والفقراء هم أكثر عرضة للموت والهجرة أثناء انتشار الأوبئة بينما ينحشر الخواص وحاشيتهم في القصور.

ومما لا شك فيه؛ أن انتشار الأمراض والأوبئة والطواعين جعل الكثير من العوام يلجؤون الى الطب الأصيل أو الشعبي كأجراء علاجي، والذي أصبح أكثر استقطابًا للمرضى، نتيجة دخلهم الزهيد مما جعلهم يبحثون عن الاستشفاء من دون دفع المال، فقد عانى العوام في الأندلس من انتشار أمراض خطيرة بسبب انتشار المجاعات وما انجر عنها من سوء التغذية، حتى جعلت بعض الأطباء يطببون الناس من دون أجرة كالطبيب أبو بكر بن القاضي الزهري الذي كان يطب الناس من دون أجرة ويكتب النسخ لهم[٦٢]، أما الطبيب أبو بكر بن طفيل فانه خصص دارًا لمن يجتاز به من الأضياف وأصحاب الآلام[٦٣]. وما هذا إلا دليل واضح على أن العديد من العوام لم يجدوا حتى المال لعلاج أنفسهم من الأمراض التي كانت تصيبهم فيلجؤون إلى علاج أنفسهم بمعارفهم. وبالرغم من اختلاف صور ووسائل هذا العلاج وتباينها وتضاربها أحيانًا، فان ما يجمع بينها ويوحدها هو كونها نابعة ومنحدرة من تجربة تاريخية حفظتها الذاكرة الجماعية وصارت توظفها في خدمة المجتمع، وتجدر الإشارة إلى أن كثيرًا من عناصر هذا الطب مأخوذة من الطب العلمي، لكن وصولها إلى العامة افقدها صبغتها العلمية وأضفى عليها صفة البساطة والتفاهة أحيانًا.[٦٤]

ولهذا نجد أن الكثير من الناس اعتمدوا على العلاج النباتي، فحظيت عندهم الأعشاب الطبية بمكانة كبيرة، فقد انتشرت صناعة الأدوية والعقاقير في الأندلس بسبب وفرة الأعشاب، وهو ما ساعد العشابين على تركيب أدويتهم في دكاكينهم لعلاج المرضى وقد كان لهؤلاء العشابين الخبرة في الأعشاب وأنواعها وفوائدها، لذلك قصدهم الناس للتزود بحاجياتهم، فقد كان للعشاب أحمد بن محمد الإشبيلي (ت:٥٦٢هـ/١١٦٦م) دكان متسع يقعد فيه لبيع الحشائش الطبية والنفع بها[٦٥]، حتى أطلق عليه اسم عبقري الصيدلة[٦٦].

أما الطبيب العشّاب حسن بن احمد بن عمر فقد كان موفقا في العلاج وفاق أهل عصره في تمييز النبات والعشب[٦٧]. كما عدّت الأسواق المكان المناسب للعديد منهم لممارسة مهنتهم وبيع الأعشاب وإعداد الأدوية للفئات المستضعفة، فضلاً عن اتخاذ العديد من الأطباء دكاكين لهم في الشوارع والأسواق[٦٨] بل وحتى بجانب المساجد وهو ما أشار إليه العمري عند وصفه لدكاكين العطارين التي كانت تحيط بجامع غرناطة[٦٩]. وهذا ما يبين أن العشابين كانوا يقيمون دكاكينهم بالقرب من التجمعات، أي التجمعات السكنية وبالتالي هو إجراء متخذ لمجابهة الأمراض النازلة بالمجتمع.

من هنا نستنتج أن الدكاكين والأسواق صارت المظهر الطبي البارز في الأندلس ولا سيما في العصر الموحدي، والتي استقطبت الكثير من الزبائن وجعلتهم يبحثون على العلاج بالأعشاب الطبية، هذا عن الطبقة التي كانت تملك ما تيسر لها من مال لشراء الأدوية من العشابين، أما الطبقة المستضعفة فإنها كانت تعالج المرض بالأعشاب التي تلتقطها من الطبيعة اعتمادًا على معارفها.

كما كان للحمامات والينابيع الطبية أثر في علاج الكثير من الأمراض التي عرفها المجتمع الأندلسي، فقد أسهم إنشاؤها في بلاد الأندلس بتوفير النظافة والتقليل من الأمراض كونها كانت مراكز للطهارة، وهي احسن ما انتهت إليه الحيل الإنسانية في حفظ الصحة وانتهاء الزينة[٧٠]. أما العيون والينابيع والحمامات فقد اعتقد الكثير من أهل الأندلس بأهمية مياهها ونجاعته في تطهير الأبدان وعلاج بعض الأمراض، واختلفت هذه العيون من حيث درجة حرارتها وطعمها، حيث كان أهل الأندلس يتباركون بمياهها من اجل الاستشفاء وتسكين الأوجاع، ومداواة الأمراض المزمنة كالفالج والخدر[٧١].

وقد وجد بجامع المرية ماء ينزل من السارية اليمني مما يلي المنبر يعالج الحمى[٧٢]، وقرب مدينة مرسية توجد عين ماء عذب بارد يقصدها من علق العلق بحلقه فيفتح فاه فيسقط العلق من الحلق لحينه[٧٣].

إذن كانت مياه العيون الباردة تعالج العديد من الأمراض كالحمى، العلق والوجع حسب اعتقادات العامة، كما وجدت حمامات حارة تعالج أمراض أخرى، ويبدو أنها كانت مخصصة للأمراض الجلدية المعدية وخوفًا من انتشارها خصصت السلطة أموال للحد من انتشارها، فقد أجرى الخليفة يعقوب المنصور(٥٨٠-٥٩٥هـ/١١٨٤-١٢١٥م) بالإنفاق على أهل المارستان والجذمى والعميان في جميع عمله.

كما اهتم سكان الأندلس ببناء مراكز صحية للأمراض المعدية، كالجرب والجذام والجدري التي كانت عادة ما تصيب عوام الفقراء والضعفاء بغية التداوي بالمياه المعدنية الحارة، أهمها الحامات التي كان يقصدها المصابون، منها حمة مالقة حيث الماء الساخن العجيب الغريب[٧٤]، وحمة جيان العظيمة[٧٥] التي كان يقصدها عدد من المرضى وذوي العاهات أملا في الشفاء ، وقرب بجانة من ناحية الغرب نجد حمتين صغيرتين هما حمة غشر وحمة شتين[٧٦]، وفي رحلته إلى الأندلس أشار ابن بطوطة إلى " الحمة التي بها العين الحارة، فيها بيت لاستحمام الرجال، وبيت لاستحمام النساء" [٧٧].

لقد كان المرضى يقيمون في الحمة لغاية شفاؤهم، وهو ما يوضح أن اعتقادهم كبير في أنها كفيلة وحدها بشفائهم، وبذلك فإنهم غير مضطرين للجوء إلى الأطباء[٧٨]، وهو ما أكده الإدريسي عندما قال: ((كان يقصد الحمة عدد كبير من المرضى وذوي العاهات ومن كل الجهات فيلزمون المقام بها إلى أن تستقل عللهم ويشفوا من أمراضهم)).[٧٩]

لقد اقبل الأندلسيون على العيون والحمامات قصد الاستشفاء، وتجدر الإشارة إلى أن السلطة في الأندلس خلال عصر الموحدين قد سخرت جهودها للحد من انتشار بعض الأمراض المعدية كالجرب والجذام، حيث عمل بعض الحكام على إنشاء البيمارستانات التي أخذت على عاتقها استقبال المرضى والمصابين وتقديم الخدمات الطبية والعلاجية لهم، ابتداءً من الدواء المفرد الذي يؤخذ من مصدره النباتي أو الحيواني أو المعدني دون خلطه مع دواء أخر[٨٠] فقام الخليفة يعقوب المنصور ببناء البيمارستان للمرضى والمجانين، وجارى الإنفاق على أهل المارستان والجذمى والعميان كما اسلفنا في جميع عمله.[٨١]

فلا ندري إن كان هذا تقربًا للعامة، أم خوفًا من العدوى خاصة إذا علمنا أن الخليفة عبد المؤمن بن علي (٤٨٧-٥٥٨هـ/١٠٩٤-١١٦٣م) قد أصيب به[٨٢]، أم خوفًا من الاعتقادات السائدة حول هذا المرض إذ ظنّت العامة أن من أصابه مرض الجذام فذاك عقاب من الله تعالى[٨٣]. ومهما يكن من أمر هذه التساؤلات، فان السلطة قد اتخذت التدابير لمواجهة الأمراض والأوبئة وجهزت كل الوسائل الضرورية لصحة السكان.

كما لجأ بعض المرضى إلى كرامة الأولياء سواءً كان هؤلاء الأولياء أحياء أو أمواتًا وذلك باعتمادهم على العلاج بالدعاء، إذ كان الفقيه الزاهد أبو عمران المرتلي قبلة للعوام يستوهبون دعاءه؟ [٨٤] أما بعض المرضى فقد اختاروا طريقة سهلة للعلاج وهي اللجوء إلى العرافين الذين ينظرون في الأكتاف والغبار والرصاص الذائب، وهي أمور واسعة الانتشار في الأندلس حسب ما أورده الونشريسي في إحدى نوازله[٨٥]. وظل العلاج بكّي المريض آخر وسيلة يلجأ إليها المرضى لعلاج أنفسهم حسب ما عبّرت عليه العامة في أمثالها الشعبية.

نستنتج مما تقدم أن طرائق العلاج في الأندلس وعلى تعاقب العصور الإسلامية، قد اتخذت أشكالاً متعددة من طرف العوام الذين لم تسمح لهم ظروفهم الاجتماعية التوجه إلى الأطباء للعلاج، واكتفوا بعلاج أنواع الأمراض بالتوجه إلى الحمامات والعيون، أو المداواة بالأعشاب الطبيعية، والتوجه إلى الأولياء للاستشفاء بدعائهم.

ويُعد العزل أو الحجر الصحي أهم ما جاء به الإسلام عندما أقر الاحتراز والوقاية من الأوبئة والأمراض ولا سيما المعدية منها، ولا نعرف على وجه الدقة متى بدأت عملية عزل المرضى المصابين بالأمراض المعدية كالجذام مثلاً، في الأندلس، لكن النصوص التي بين أيدينا تشير إلى أن قرطبة كانت من أولى المدن الأندلسية التي عملت على توفير حارة خاصة خارج المدينة للمرضى الذين يستعصي علاجهم أو أن علاجهم يسري ببطيء، حيث تقوم على هذه الحارة جماعات متطوعة للإشراف عليها لقاء ما تتلقاه من أهل الخير[٨٦]. وكان يستدل على حجرهم أو عزلهم وإبعادهم ولا سيما المجذومين (المصابين بمرض الجذام) إلى نصوص شرعية، فيذكر لسان الدين بن الخطيب: ((وذوي العاهات والأزمات الذين أمر الشرع باجتنابهم تسلم الصدقة لهم على قيد رمح))[٨٧]، وأيضًا هناك فتوى لابن رشد توضح عزل الإمام المصاب بالجذام إذا ما تفاحش مرضه.[٨٨]

ومن الإجراءات الوقائية الأخرى التي أشارت إليها المصادر التاريخية في الأندلس ولا سيما في أوقات انتشار الأمراض، الكمامة حيث كان ارتداؤها شرطًا لدخول سوق الطحانين والخبازين، قال ابن عبدون التجيبي الأندلسي: "ولا يعجن أحدهم إلاّ وهو ملثم لئلا يتطاير شيء إذا عطس أو تكلم وأن جبينه بعصابة كي لا يعرق فيقطر فوق العجين"[٨٩]، وأشاد المقري بنظافة أهل الأندلس بقوله: "إن أهل الأندلس هم أشد أهل الله اعتناء بنظافة ما يلبسون، وكل ما يتعلق بنظافتهم الشخصية، بل قد يكون فيهم، من ليس له قوت يومه فيطويه صائمًا ولكنه يشتري الصابون، ليغسل ثيابه، حتى يظهر للغير في أحسن حال"[٩٠]، هذا في الوقت الذي لم تكن فيه أوروبا تعرف الاستحمام ولا الحمّامات، وأن دلّ على شيء إنما يدل على حرص أهل الأندلس واهتمامهم بالنظافة في كل الأوقات حتى أثناء مزاولتهم لأعمالهم.

خَاتِمَةٌ

بعد الانتهاء من إعداد الإطار النظري لهذه الدراسة التي غصنا فيها بأعماق المصادر والمراجع الأندلسية للوقوف عند الإجراءات التي اتخذها الشعب الأندلسي وحكوماته المتعاقبة على حد سواء لمواجهة ومجابهة الجوائح التي نزلت بهم، يمكن تثبيت الاستنتاجات التالية:

- كانت الإجراءات الشعبية والحكومية متداخلة تجاه النوازل بحيث من الصعوبة بمكان التمييز بينهما أحيانًا، وذلك لأنها مسؤولية الجميع فهي تضامنية تعبّر عن الشعور الإنساني في التعاطف والتكاتف في جميع الميادين وعلى الأصعدة كافة وهذا هو المطلوب شعبيًا ورسميًا.
- لم تكن لدى الحكومة الأندلسية على تعدد عصورها الإسلامية خطط وإجراءات مدروسة تجاه الجوائح التي نزلت بالمجتمع الأندلسي، ولم يتدخل البعض من حكامها في بعض الأوقات من أجل التخفيف عن العامة، بل كان التدخل مقتصرًا على بعض الحكّام وميسوري الحال، وليس وفق خطط تتبناها الدولة.
- إنّ أول خطوة في مواجهة النوازل هي الرجوع الى الله سبحانه وتعالى والتضّرع إليه في مواجهة ما حلّ بالمجتمع من هلع أو أذىً والشواهد التاريخية على ذلك كثيرة ومنها صلاة الاستسقاء وصلاة الخسوف والكسوف والدعاء في القنوت ببيوت الله تعالى في الصلوات المكتوبة وغيرها حتى تنجلي عنهم الغمّة، وهذا هو المطلوب شرعًا ليكونوا مع ربهم دومًا.
- نلاحظ أثناء النوازل أنّ المجتمع والدولة يكونان سخيّان ويسخّران كل إمكانياتهما وممتلكاتهما وقدراتهما المادية والمعنوية في مجابهة النازلة التي تحّل بهم.
- مما يلفت الانتباه أن علماء الأمة أثناء حصول النازلة يؤكدون على منع رفع الأسعار أو احتكار الأقوات ويذكرونهم بالعذاب الإلهي الشديد ويقوم صلحاء الأمة وأهل الحسبة بمتابعة هذا الشأن في الأسواق والمخازن والتشديد على التجار غير المسلمين من فئات المجتمع الأخرى أو الوافدين من أهل الذمة الذين لا يفقهون بالشرع الإسلامي أثناء حصول النازلة.
- مما تجدر الإشارة إليه أن المجتمع الإسلامي مجتمع منظم وأن حكومته أتت لترعى مصالحه ودليل قولنا هذا أن الحكومة في الأندلس أوجدت وظيفة وكالة السقيا لتنظيم الري، وهذا ما لم يلتفت إليه أحد من قبل في الدولة العربية الإسلامية مما يحسب للدولة كأجراء حكومي يشار إليه بالبنان.
- وفي سابقة تاريخية أخرى لأهل الأندلس وكأجراء صحي وقائي قاموا بارتداء الكمّامات وألزموا أصحاب المطاحن والمخابز والمهن الأخرى التي لها علاقة بأقوات المواطنين بارتدائها أثناء العمل.
- ومن الإجراءات الصحية الشعبية والحكومية في الأندلس قيامهم بعمل جماعي تضامني في توفير الأعشاب والعقاقير الطبية وبناء دكاكين خاصة بها ومشافي للمرضى وتأهيل الأطباء والخبراء للقيام بهذه الواجبات على أتم وجه أثناء الأزمات، ومما يُشار إليه أن هذه الإجراءات أغلبها مجانًا يقدمها الأطباء والعطارين والصيادلة حسبةً لله تعالى.
- كذلك فإن موضوع الحجر الصحي كان معمولاً به لمنع انتشار الأمراض والأوبئة كما فعل آبائهم في أزمات سابقة في البلاد التي جاءوا منها إلى الأندلس.
- أما إذا عجز الناس والسلطات عن مجابهة النوازل وتداعياتها فأنهم يهاجرون إلى بلاد أكثر أمانًا، كما فعل أهل الأندلس بالهجرة الى مدن المغرب العربي في أوقات مختلفة.

الاحالات المرجعية:

(١) ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم (ت: ٧٥٠هـ/١٣٤٩م)، **لسان العرب**، (بيروت، ١٩٨٦م): ٤٣١/٢ (مادة جوح).

(٢) محمد عليش، **فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك**، (ط١، مصر، مطبعة بولاق،١٣٠١هـ)، ص٣٢.

(٣) ابن منظور، **لسان العرب**: ٤٣١/٢ (مادة جوح)؛ المالقي، أبو المطرف عبد الرحمن بن قاسم الشعبي (ت :٤٩٧هـ/١١٠٤م)؛ **الأحكام**، تحقيق: الصادق الحلوي، (بيروت، ١٩٩٢م)، ص ٣١٦. وقد جاء في سنن أبي داؤد (باب في تفسير الجائحة) أن الجوائح كل ظاهر مفسد من مطر أو برد أو جراد أو ريح أو حريق.

(*) القحط: احتباس المطر. يُنظر: ابن منظور، **لسان العرب**: ٤٨٣/٤(مادة قحط).

(*) الصرد: شدة البرد. يُنظر: ابن منظور، **لسان العرب**: ٢٤٩/٣ (مادة صرد).

(*) **الضبابات**: من ضبته الشمس والنار أي لفحته ولوحته وأحرقته.

(*) **القمل**: قملة الزرع دويبة تطير كألجراد في حلقة الحلم. ومثل القمشلىء يقع في الزراع ليس بجراد فيأكل السنبلة وهي عفنة قبل أن تخرج فيطول الزرع ولا سنبل له.

(*) من هذه البهائم الوحشية كانت القنبليات أي الأرانب البرية وقد كانت ايبيريا معروفة قديماً بأرض الأرانب.

(٤) أبو الخير الأشبيلي (عاش في القرن الخامس الهجري)، **كتاب الفلاحة**، تحقيق :جوليا. م. كاربازا، (مدريد،١٩٩١م)، ص٦٢.

(٥) ابن العطار، محمد بن أحمد الأموي (ت:٧٢٤هـ/١٣٢٤م)، **الوثائق والسجلات**، تحقيق: شالميتا وكورنيطي، (مدريد، ١٩٨٣م)، ص٤٠٣ ؛ ويُنظر: محمد بركات البيلي، "**الجوائح في الأندلس منذ الفتح الإسلامي حتى نهاية عصر الخلافة**"، مجلة المؤرخ العربي، العدد ١٨، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم التاريخ، ١٩٩٧م، ص ٢٣٤.

(٦) ابن سهل، القاضي أبو الأصبغ عيسى الأسدي (ت: ٤٨٦هـ/١٠٩٣م)، **وثائق في شؤون الحسبة في الأندلس (مستخرج من الأحكام الكبرى)**، دراسة وتحقيق: محمد عبد الوهاب خلاف، (القاهرة، ١٩٨٥م)، ص ٧٣.

(٧) **وثائق في شؤون الحسبة في الأندلس**، ص ٦٣ ؛ الوثائق والسجلات، ص ٣٨٤-٣٩٠.

(٨) مؤلف مجهول، **أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها رحمهم الله والحروب الواقعة بها بينهم**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، (القاهرة – دار الكتاب المصري، بيروت – دار الكتاب اللبناني، ١٩٨١م)، ص٦١-٦٢ ؛ البيلي، الجوائح في الأندلس، ص٢٤١،٢٤٣ .

(٩) ابن حيان، أبو مروان حيان بن خلف القرطبي (ت: ٤٦٩هـ/١٠٧٦م)، **المقتبس من أنباء أهل الأندلس**، حققه وقدم له وعلق عليه: محمود علي مكي، (القاهرة – مصر، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٩٩٤م)، ص١.

(١٠) ابن أبي زرع، الحسن علي بن عبدالله (ت: ٧٤١هـ/١٣٤٠م)، **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**،(الرباط، دار المنصور،١٩٧٢م)، ص ٩٦.

(١١) ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، ص٢.

(١٢) **كتاب الفلاحة**، ص٦٢ وما بعدها.

(١٣) **الوثائق والسجلات**، ص ٣٨٤-٣٩٠.

(*) السرقة المشار إليها عند ابن العطار هي السرقة في الثمرة، غير أن المالقي يفيد أن سرقة الدراهم نازلة ومن ثم فهي تدخل في باب الجوائح الفردية. انظر: المالقي، **كتاب الأحكام**، ص١٧٧.

(١٤) **وثائق في شؤون الحسبة في الأندلس**، ص ٦٣.

(١٥) ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم (ت: ٦٣٠هـ/ ١٢٣٢م)، **الكامل في التاريخ**، (بيروت – دار صادر للطباعة والنشر، ١٩٦٥-١٩٦٦م): ٦/ ٤٠٨؛ ويُنظر: البيلي، **الجوائح في الأندلس**، ص٢٥٣.

(١٦) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**:٤٢٢/٦.

(١٧) ابن الازرق، **بدائع السلك في طبائع الملك** (ت: ٨٩٦هـ/١٤٩١م)، تحقيق: محمد عبد الكريم الجزائري، (د، م، الدار العربية للكتاب، د، ت)، ص٢٠١.

(١٨) ابن رضوان المالقي (ت:٧٨٢هـ/١٣٨٠م) ،الشهب اللامعة في السياسة النافعة، تحقيق: محمد حسن إسماعيل واحمد المزيدي، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)، ص ١٢٣، ١٣٥، ١٥٦،١٦١، ١٨٩، ١٩٥.

(١٩) ابن حيان، المقتبس، تحقيق: محمود علي مكي ، ص٤٦ -٤٧ ؛ التوزري، أبو عبد الله محمد بن علي بن الشباط (ت: ٦٨١هـ/١٢٨٢م)، **صلة السمط وسمة المرط**، تحقيق: أحمد مختار العبادي، (مدريد، ١٩٧١م)، ص١٤٢.

(٢٠) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق: مكي، ص٣٣١، ٣٢٤؛ ابن عذاري المراكشي أبو العباس أحمد بن محمد (كان حياً سنة ٧١٢هـ/ ١٣١٢م)، **البيان المُغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تحقيق ومراجعة: ج.س. كولان وليفي بروفنسال، (ط٢، بيروت، لبنان – دار الثقافة، ١٩٨٠م) : ٢/ ١٠٠؛ ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، ص ٩٦.

(٢١)القروي الخشني، أبو عبد الله محمد بن حارث (ت: ٣٦١هـ/٩٧١م) ، **قضاة قرطبة**، تحقيق: إبراهيم الإبياري، (ط٢، القاهرة، دار الكتاب المصري- بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٩م)، ص٢٠٧- ٢٠٨.

(٢٢) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق: مكي، ص ٣٤٣؛ ابن عذاري، **البيان المغرب**: ١٠٢/٢.

(٢٣) ابن الأثير، **الكامل** :٧/ ٢٧٣؛ ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، ص٩٦.

(٢٤) ابن عذاري، **البيان المغرب**: ٢ /١١٩.

(٢٥) الأنيس المطرب، ص٩٧.

(٢٦)ابن حيان، **المقتبس في أنباء أهل الأندلس**، تحقيق: عبد الرحمن علي الحجي، (بيروت – لبنان، دار الثقافة، ١٩٦٥م)، ص ١٢٧.

(٢٧) ابن حيان، **المقتبس في أنباء أهل الأندلس** (الجزء الخامس)، أعتنى بنشره: شالميتا بالتعاون لضبطه وتحقيقه مع كورنيطي وم . صبح وغيرهما، (مدريد، المعهد الإسباني العربي للثقافة، كلية الآداب بالرباط، ١٩٧٩م)، ص ٢٠٨.

(٢٨) كولان، الأندلس، (كتب دائرة المعارف الإسلامية)، (بيروت، ١٩٨٠م)، ص٦٥؛ البيلي، **الجوائح في الأندلس**، ص٢٣٩.

(٢٩) حسين مؤنس، **فجر الأندلس**، (القاهرة – دار الرشاد، د.ت)، ص ٥٩١- ٥٩٢ ؛ البيلي، **الجوائح في الاندلس**، ص ٢٤٠ .

(30) Dozy, Reinhart Supplement aux dictionaries arabes, (Beyrouth, 1986), pp.664-665, & Live – provencal, Espagne musulmane aux eme Siecle, (paris, 1932), 166.

(٣١) حسين مؤنس، **رحلة الأندلس (حديث الفردوس المفقود)**، (القاهرة، الشركة العربية للطباعة والنشر، ١٩٦٣م)، ص ٢٧٧ – ٢٧٨ ؛ البيلي، **الجوائح في الاندلس**، ص٢٣٩.

(٣٢) **الوثائق والسجلات**، ص ٣٩١ – ٤٠١.

(٣٣) ابن عذاري، **البيان المغرب**: ١/ ٢٣٤؛ ابن ابي زرع، **الأنيس المطرب**، ص ٥٩، ١٠٩.
(٣٤) لسان الدين بن الخطيب (ت:٧٧٦هـ/١٣٧٤م)، **أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام**، تحقيق وتعليق: ليفي بروفنسال، (ط٢، بيروت – لبنان، دار المكشوف، ١٩٥٦م): ٩٩/٢.
(٣٥) المقري، شمس الدين أحمد بن محمد التلمساني (ت: ١٠٤١هـ/١٦٣٢م)، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب**، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت - دار صادر للطباعة والنشر، ١٩٩٧م): ١/ ٣١٩ .
(٣٦) ابن فضل الله العمري، أحمد بن يحيى (ت: ٧٤٩هـ/١٣٤٩م)، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، السفر الرابع (ممالك اليمن والغرب الإسلامي وقبائل العرب)، تحقيق: حمزة أحمد عباس، (ط١، أبو ظبي، ٢٠٠٢م)، : ٣١٣/٢ ؛ وينظر: البيلي، **الجوائح في الأندلس**، ص ٢٥٣.
(*) هو يحيى بن الحكم البكري الجياني (١٥٦-٢٥٠هـ) شاعر أندلسي عاصر خمسة من أمراء الدولة الأموية في الأندلس، وقد برع في الشعر والغزل والحكمة. يُنظر: لسان الدين بن الخطيب، **أعمال الأعلام**: ٩٩/٢.
(٣٧) ابن دحية الكلبي، عمر بن حسن (ت: ٦٣٣هـ/١٢٣٥م)، **المطرب من أشعار أهل المغرب**، تحقيق: إبراهيم الأبياري وحامد عبد المجيد وأحمد أحمد بدوي، (القاهرة – الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٥٤م)، ص ١٢٨ ؛ وينظر: البيلي، **الجوائح في الاندلس**، ص٢٤٦ .
(٣٨) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق: مكي، ص١٢٧؛ ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر (ت: ٣٦٧هـ/٩٧٧م)، **تاريخ افتتاح الأندلس**، تحقيق: عبد الله أنيس الطباع، (بيروت – مؤسسة المعارف، ١٩٩٤م)، ص١٠٠.
(٣٩) الخشني، **قضاة قرطبة**، ص ٢٠٧ – ٢٠٨.
(٤٠) ابن حيان، المقتبس، تحقيق: مكي، ص٩٣ ؛ البيلي، **الجوائح في الأندلس**، ص٢٤٧.
(٤١) المصدر نفسه، تحقيق: مكي، ص٢٧٣ ؛ البيلي، **الجوائح في الاندلس**، ص ٢٤٨.
(٤٢) **تاريخ افتتاح الأندلس**، ص١٠٠.
(٤٣) ابن حيان ، **المقتبس**، تحقيق: مكي ، ص٣٤٣ ؛ البيلي، **الجوائح في الأندلس**، ص ٢٤٨.
(٤٤) لسان الدين ابن الخطيب، **أعمال الأعلام**، ص٩٩ ؛ البيلي، **الجوائح في الأندلس**، ص ٢٤٨.
(٤٥) **الأحكام**، ص١٢٤.
(٤٦) ابن العوام، **الفلاحة**: ١/ ٦٦٠.
(٤٧) المصدر نفسه: ١/ ٦٧٨.
(٤٨) **الفلاحة**، ص١٧٨ وما بعدها.
(٤٩) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق: مكي، ص٢١٢.
(٥٠) القاضي عياض، أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي (ت:٥٤٤هـ/١١٤٩م)، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، تحقيق: أحمد بكير محمود، (بيروت – منشورات دار مكتبة الحياة، ١٩٦٥م): ٢/ ١٦١.
(٥١) العذري، أحمد بن عمر بن أنس المعروف بابن الدلائي (ت:٤٧٨هـ/١٠٨٥م)، **نصوص عن الأندلس، كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار والبستان في غرائب البلدان والمسالك إلى جميع الممالك**، تحقيق: عبد العزيز الأهواني، (مدريد – معهد الدراسات الإسلامية، ١٩٦٥م)، ص٨٦.
(٥٢) ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك الأنصاري (ت: ٥٧٨هـ/١١٨٢م)، **كتاب الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، (القاهرة، دار الكتاب المصري، بيروت – دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٩م): ٢ / ٥٤٩ ؛ البيلي، **الجوائح في الأندلس**، ص ٢٤٩-٢٥٠.
(٥٣) ابن حيان، **المقتبس**، تحقيق: الحجي، ص ٦٤، ٦٧.
(٥٤) البياض، عبد الهادي، **الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الأنسان في المغرب والأندلس** (ق٦-٨هـ/ق١٢-١٤م)،(ط١، بيروت ، دار الطليعة، ٢٠٠٨م)، ص ١٨٨.
(٥٥) عزاوي أحمد، **رسائل موحدية (مجموعة جديدة)**، (القنيطرة، منشورات كلية الآداب- جامعة ابن طفيل،١٩٩٥م)، الرسالة رقم ٨٢، ص٣٠٣.
(٥٦) **البيان المغرب**، قسم الموحدين، تحقيق: محمد إبراهيم الكتاني وآخرون، (ط١، الدار البيضاء، دار الثقافة ، ١٩٨٥م)، ص ٢٥٩.
(٥٧) ابن فضل الله العمري، **مسالك الأبصار**، ص٢٣٠؛ ويُنظر: مليكة عدالة وفاطمة بلهواري، **المرض وأعراضه عند عامة الأندلس في العصر الموحدي**، مجلة عصور الجديدة، العدد: ٢٨ -٢٩، جانفي – جوان ، ٢٠١٦، ص ١٦٦.
(٥٨) قالت العامة: "اقل للمجذوم: تكل مكشوف؟ قال: لن يزيد النحس ينقص". يُنظر أبو يحيى الزجالي القرطبي، **أمثال العامة في الأندلس**، تحقيق وشرح: محمد بن شريفة، (د،م، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصلي، د،ت)، القسم الثاني، مثل رقم ٧٩، ص٢٣.
(٥٩) ابن بشتغير، أحمد بن سعيد اللخمي (ت:٥١٦هـ/١١٢٢م)، **نوازل أحمد بن سعيد بن بشتغير**، دراسة وتحقيق وتعليق : قطب الريسوني، (ط١، بيروت، دار ابن حزم، ٢٠٠٨م)، ص ١٩٤.
(٦٠) الأنيس المطرب ، ص ١٤٥، ٢٧٢.
(٦١) الحميري، أبو عبدالله محمد بن عبد المنعم (ت: ٧١٠هـ/١١١٠م)، **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق: احسان عباس، (ط٢، د،م ، مؤسسة ناصر للثقافة، ١٩٨٨م)، ص٥٥.
(٦٢) ابن أبي اصيبعة، موفق الدين أبو العباس بن القاسم (ت: ٦٨١هـ/١٢٧٠م)، **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، ضبطه وصححه: محمد باسل عيون السود، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م)، ص ٤٩٢.
(٦٣) ابن سعيد الأندلسي، أبو الحسن علي بن موسى (ت: ٦٨٥هـ/١٢٨٦م)، **المُغرب في حُلى المغرب**، وضع حواشيه: خليل منصور، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م): ٦٩/٢.
(٦٤) محمد حقي، **الموق من المرض في المغرب والأندلس في العصر الوسيط**، (المملكة المغربية، مطبعة مانبال، بني ملال، ٢٠٠٧م)، ص٦٤.
(٦٥) ابن عبد الملك المراكشي، أبي عبدالله محمد بن أحمد (ت:٧٠٣هـ/١٣٠٣م)، **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، تحقيق: إحسان عباس، (ط١، بيروت، دار الثقافة، ١٩٧٣م)، س١، ق٢، ص ٥١٣.
(٦٦) المازني، إسلام صبحي، **روائع تاريخ الطب والأطباء المسلمين**، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٨م)، ص١٥٨؛ ويُنظر: عدالة وبلهواري، المرض وأعراضه، ص ١٧٠.

(٦٧) ابن الأبار، أبو عبدالله محمد بن عب دالله (ت:٦٥٨هـ/١٢٥٨م) **التكملة لكتاب الصلة**، تحقيق: عبد السلام الهراس، (الدار البيضاء، دار المعرفة، د، ت): ٢١٤/١.

(٦٨) دندش، عصمت عبد اللطيف، **الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين، عصر الطوائف الثاني٥١٠-٥٤٦هـ/١١٦١-١١٥١م**، (ط١، بيروت، دار الغرب الاسلامي،١٩٨٨م)، ص١٨٨.

(٦٩) ابن فضل الله العمري، **مسالك الأبصار**، ص ٢٣٠.

(٧٠) لسان الدين بن الخطيب، **الوصول لحفظ الصحة في الفصول**، مخطوط الخزانة الحسنية، (الرباط، د، ت)، تحت رقم ٧٧، ورقة ١٢٥.

(٧١) ابن رشد القرطبي (ت:٥٩٥هـ/١١٢٦م)، **الكليات في الطب**، تحقيق وتعليق: أحمد فريد المزيدي (بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٨٦م)، ص٣٥٠.

(٧٢) الزهري، أبي عبدالله محمد بن أبي بكر(ت: ٥٤٥هـ/١١٥٠م)، **كتاب الجغرافيا**، تحقيق: محمد الحاج صادق، (القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، د، ت)، ص ٢٠٦.

(٧٣) الحميري، **الروض المعطار**، ص ٥٣٩.

(٧٤) النباهي، أبو الحسن بن عبدالله المالقي (ت: ٧٩٣هـ/١٣٩٠م)، **تاريخ قضاة الأندلس**، شرحه ووضع فهارسه، صلاح الدين الهواري، (ط١، صيدا- بيروت ،المكتبة العصرية، ٢٠٠٦م)، ص٩٧.

(٧٥) مؤلف مجهول، **ذكر بلاد الأندلس**، تحقيق وترجمة: لويس مولينا، (مدريد، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، ١٩٨٣م)، ص٤٦.

(٧٦) أبي عبد الله الشريف الإدريسي، **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، (لندن، مطبعة بريل، ١٩٦٢م)، ص ٢٠١.

(٧٧) ابن بطوطة، محمد بن عبدالله اللواتي الطنجي (ت:٧٧٩هـ/١٣٧٧م) **رحلة ابن بطوطة**، (ط٣، بيروت، دار صادر، ٢٠٠٧م)، ص٣٩٠.

(٧٨) فوزية كرراز، **دور المرأة في الغرب الاسلامي من القرن الخامس الهجري إلى منتصف القرن السابع الهجري، (ق ١١-١٣م)، دراسة في التاريخ الحضاري والاجتماعي للغرب الإسلامي**، تقديم: غازي مهدي جاسم الشمري، (وهران، دار الأديب للنشر والتوزيع، د، ت)، ص ٨٩.

(٧٩) **نزهة المشتاق**، ص ٢٠٠ ؛ ويُنظر: عدالة وبلهواري، **المرض وأعراضه**، ص ١٧٢.

(٨٠) ابن وافد، أبو المطرف عبد الرحمن بن محمد الأندلسي (ت:٤٦٠هـ/١٠٦٩م)، **كتاب الأدوية المفردة**، دراسة وتحقيق: لويزت فيرناندة،غبري دي كرثر، (إسبانيا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي، ١٩٩٥م)، ص١٧.

(٨١) ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، ص ٢١٧.

(٨٢) المراكشي، عبد الواحد بن علي (ت: ٦٤٧هـ/١٢٤٩م)، **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، شرحه: صلاح الدين الهواري، (ط١، صيدا – بيروت، المكتبة العصرية، ٢٠٠٦م)، ص ١٧٣.

(٨٣) ابن عذاري، **البيان المغرب**، قسم الموحدين، تحقيق: ٢/ ١٢٧.

(٨٤) ابن سعيد المغربي، **الغصون اليانعة في محاسن شعراء المائة السابعة**، تحقيق: إبراهيم الإبياري، (القاهرة ، دار المعارف، د، ت)، ص١٣٧؛ وينظر: عدالة وبلهواري، **المرض وأعراضه**، ص١٧٣.

(٨٥) أبو العباس أحمد بن يحيى (ت:٩١٤هـ/١٥٠٩م)، **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقية والأندلس والمغرب**، تحقيق: محمد حجي، (المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ودار الغرب الإسلامي، ١٩٨١م) :٢٩٦/٩.

(٨٦) لسان الدين ابن الخطيب، **الوصول**، ص١٢٦.

(٨٧) لسان الدين بن الخطيب، **مثلي الطريقة في ذم الوثيقة**، (المحمدية، مطبعة فضالة، د،ت)، ص٢١.

(٨٨) ابن رشد، فتاوى ابن رشد، تقديم وتحقيق وجمع وتعليق: **المختار بن الطاهر التليلي**، (ط١، بيروت-لبنان، دار الغرب الاسلامي١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، ج٢، ص٨٨٤.

(٨٩) محمد بن أحمد، **رسالة في القضاء والحسبة**، نشرت ضمن ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، تحقيق: ليفي بروفنسال، (القاهرة – مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، ١٩٥٥م)، ص٧٤.

(٩٠) **نفح الطيب**، (طبعة بيروت، ١٩٦٨م) :٢٢٣/١.